اقتصاد

فوق الطاولة

تعديل الفوائد.. إلى ماذا تهدف السياسة النقدية للمرحلة المقبلة؟

علي محمود محمد

لا شك بأن سعر الفائدة بمنزلة الجهاز العصبي للمصارف التجارية لما له من تأثير كبير على إيراداتها ومصاريفها، وذلك من خلال أسعار الفائدة المدينة المدفوعة والدائنة المقبوضة، فطبيعة عمل المصرف التقليدي تعتمد بالدرجة الأولى على استقطاب أموال المودعين مقابل منحهم فوائد على أرصدتهم وودائعهم، وفي الوقت نفسه منح هذه الأموال والأرصدة على شكل تمويلات مختلفة منها إنتاجية واستثمارية واستهلاكية مقابل الحصول على فوائد لقاء استخدام هذه الأموال، ومن ثم فالمصرف التقليدي يتأتى ربحه بشكل أساسي من خلال هذا الفارق بين الفوائد المدينة والدائنة، ومن هنا تأتي الأهمية الكبرى لأداة سعر الفائدة من خلال تأثيرها في ربحية المصارف من جهة ودورها في رفع أو تخفيض تكاليف الاقتراض للمتعاملين من جهة أخرى وتأثيرها على النشاط الاقتصادي برمته، ويتم تحديد أسعار الفوائد انطلاقاً من الرؤية الاقتصادية والنقدية لمجلس النقد والتسليف في سورية والتي تعدل حسب مقتضيات كل مرحلة بعد تصديق رئيس مجلس الوزراء عليها.

من هنا كان قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٩١ /م ن) تاريخ ٥/٧/٢٠١٨ الصادر يوم ٢٨/٨/٢٠١٨ والذي عدل أسعار الفوائد الممنوحة على الودائع، حيث منح معدل فائدة قدرها ٧ بالمئة على الودائع لأجل شهر واعتبره السعر المرجعي الذي تحدد على أساسه أسعار الفوائد على باقي الفترات، كما حدد القرار سعر الفائدة على شهادات الاستثمار بـ١٠ بالمئة، فيما لم يحدد سعر الفائدة على الودائع لأجل التي تفوق مدتها الشهر، وترك الأمر يعود للمصارف العاملة لتحدد ذلك وفق رؤيتها وحاجتها للسيولة، وأخضع ذلك لإطار المنافسة بين هذه المصارف ما يتيح مجالات أوسع أمام المتعامل للاختيار فيما بين المصارف، وبموجب هذا القرار فقد أُلغي القرار رقم (١٢٦٦/ م ن/ب١) تاريخ ٣١/٠٥/٢٠١٥ المعدّل للقرار رقم (٨١٨/ م ن/ ب١) تاريخ ١٥/٠٢/٢٠١٢ والذي كان قد ألزم المصارف بمعدلات ثابتة لكل فترة زمنية معينة (٧ بالمئة من ١ إلى ٣ أشهر، ٨ بالمئة من ٤ إلى ٦ أشهر، ٩ بالمئة من ٧ إلى ٩ أشهر، ١٠ بالمئة من ١٠ أشهر إلى سنة، ١٠ بالمئة لغاية ٢٠ بالمئة للودائع التي يتجاوز أجلها السنة).

من هنا يمكن القول إن المصرف المركزي يهدف من خلال هذا الإجراء إلى تخفيض سعر الفائدة التي تدفعها المصارف على ودائع المتعاملين ما سينعكس تخفيضاً أيضاً على أسعار الفائدة المدينة التي تتقاضاها هذه المصارف على التسهيلات الائتمانية والقروض التي تقوم أو ستقوم بمنحها، وهذا يعني أن المصرف المركزي بدأ يتبع سياسة نقدية توسعية تهدف إلى توفير الائتمان للمتعاملين من تجار وأصحاب معامل وصناعيين بتكاليف أقل استجابةً لمطالبهم المتكررة واستجابةً أيضاً لمتطلبات المرحلة في سورية، وهذا الأمر يفترض أن يسهم في تخفيض تكلفة الأموال المقترضة ومن ثم تخفيض تكاليف الإنتاج جزئياً وأن يتبعه بشكل ديناميكي تخفيض السعر النهائي لمستهلك أي سلعة، كما أن ذلك سيسهم في تخفيف عبء الفائدة على الأشخاص الطبيعيين الذين سيستفيدون من قروض استهلاكية وسكنية.

كما يعتقد أن هذا الإجراء قد يكون استجابةً لطلبات بعض المصارف بضرورة التخفيض نتيجةً لارتفاع تكاليف السيولة لديها في ظل محدودية منح التسهيلات الائتمانية والتي لم تنطلق بعد بالزخم المعوّل عليها، واضطرار بعض المصارف إلى وضع سياسات خاصة بها لجهة سقف الوديعة ولجهة أجلها ما يتكيف مع وضع المصرف وهيكله المالي وسيولته، وهذا أمر مسوغ لأي مصرف بأن يكيف موجوداته من الودائع مع استحقاق التزاماته وبما يحقق له الربحية وعدم ارتفاع التكاليف، ومن هنا كان تنويه حاكم المصرف المركزي دريد درغام بالأمس حول ذلك (بمنشور على صفحته الشخصية في فيسبوك) حيث ذكر بأنه لم يعد مسوغاً رفض الودائع من الراغبين في وضعها بالمصارف.

من ناحية أخرى فقد خفض القرار سعر الفائدة الممنوحة على ودائع التوفير حيث أضحت تماثل الفائدة الممنوحة على الودائع لأجل ٦ أشهر والتي هي حكماً ستكون أقل من ٩ بالمئة الممنوحة في القرار السابق، ولكن سمح للمتعامل رفع سقف المبالغ المستفيدة من حساب التوفير حيث أضحى خمسة ملايين ليرة الآن بدلاً عن مليون ليرة كما كان سابقاً، وهنا لابد من التنويه بأن أغلبية المودعين (عدداً وليس بحجم الأموال) هم من صغار المدخرين الذين تكون مدخراتهم منخفضة ويرغبون في الحصول على الفائدة التفضيلية الممنوحة لحسابات التوفير (والتي كانت سابقاً ٩ بالمئة)، أما الآن فقد حُرموا من هذا التفضيل في المعاملة (ولو كان هذا الحرمان بنقطة مئوية واحدة) وتساووا مع أصحاب الودائع لأجل ٦ شهور، وأما رفع السقف لخمسة ملايين ففائدته محدودة لهذه الشريحة.

الآن، ومع إقرار نظام إصدار شهادات الإيداع التقليدية بالعملات الأجنبية مطلع هذا الأسبوع، ومع التصريحات حول معدل الفائدة الممنوح على شهادات الإيداع بالعملات الأجنبية والتي تقارب ٤,٥ بالمئة وربما تصل ٥ بالمئة، نتساءل عن تأثر سعر صرف الليرة السورية، بسبب التقارب بين معدلي الفائدة الممنوحة على كل من الليرة والدولار للأجل الطويل إذ إن المودع الذي كان يتقاضى فائدة ١٢,٥ بالمئة على وديعته لأجل أكثر من سنة، من الممكن أن تصبح الفائدة بحدود ٩ بالمئة (يعود ذلك للمصارف)، بينما كان سعر الفائدة على الدولار لأجل سنة وسطياً حوالي ٢,٥ بالمئة والآن قد يصبح ٤ بالمئة، فعملياً لا يمكن التكهن حالياً بانخفاض أو ارتفاع سعر الصرف، الأمر الذي ستكشف عنه السوق خلال الفترة المقبلة بالتوافق مع استجابة المتعاملين مع المصارف ومع الواقع الجديد.

لنكن منصفين فقد تكون إحدى غايات السلطة النقدية استقطاب المزيد من العملات الأجنبية إلى الأقنية المصرفية الرسمية، فترميم الاحتياطي وجمع الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي ربما له الأولوية في الواقع الراهن، وهذه أسئلة نضعها برسم راسمي السياسة النقدية فهم بالتأكيد الأقدر على الإجابة عليها.

لجان للكشف السريع على البضائع المشتبه فيها وممنوع الإفراج عن البضائع بعد الدوام الرسمي

آمر الضابطة الجمركية لـ«الوطن»: توجه لضرب المهربين الكبار وخطة لضبط المهربات في المولات

عبد الهادي شباط

كشف الآمر العام للضابطة الجمركية العميد آصف علوش لـ«الوطن» عن جملة من القرارات تحدد آليات عمل الضابطة تجاه البضائع والمواد المهربة أو التي يشتبه فيها، منها عدم الإفراج عن المواد والبضائع المحتجزة بعد ساعات الدوام الرسمي في حال ثبت عدم وجود تهريب عبر مطابقة البيانات المرافقة لهذه البضائع مع البيانات في الجمارك، كما أنه لا يجوز احتجاز أي بضائع إلا بموجب إخبارية مؤكدة أو حالة اشتباه بالتهريب مبنية على معلومات أو بناء على خبرة عناصر الجمارك.

كما بين علوش أنه يتم العمل على تفعيل مكتب المتابعة المركزي لدى الضابطة الجمركية والذي يعمل على مدار الساعة ويمكنه تزويد الضابطات بكل المعلومات والبيانات الجمركية للبضائع والمواد التي يشتبه فيها، وهو ما يسهل عملية التأكد من طبيعة البيانات التي يحملها أصحاب البضائع المشتبه بها.

وكشف علوش عن إحداث لجان خاصة من شأنها الكشف المباشر والسريع على البضائع والمواد المشتبه بها لحظة وصولها لمديرية الجمارك حيث يتم المصادرة فوراً في حال ثبوت حالة التهريب أو الإحالة للتسوية والمصالحة على المخالفة، بينما يتم التوجيه بالإفراج عن هذه البضائع في حال مطابقة المواد المحتجزة والتأكد من سلامة البضائع وعدم تهريبها.

كما بين أن قرارات النقل الأخيرة والتي طالت معظم العناصر ورؤساء المفارز أدت لتبادل الخبرات بين العناصر وزيادة تأهيلهم واكتساب معارف وخبرات جمركية، إضافة لمنع حدوث حالات فساد أو مخالفات بسبب الاستمرار لفترات طويلة في نفس النقاط الجمركية.

كما أكد علوش على التوجه نحو ضرب المهربين الكبار وأنه لن يكون هناك خطوط أمام عمل الجمارك ولا أي حصانة لأحد ولن يكون أحد فوق القانون، وعن متابعة المهربات في الأسواق بين أن هناك توافق بين الجمارك وغرف التجارة والصناعة مازال معمول بها، وأن الجمارك حريصة على تنفيذ مهامها دون عرقلة عمل الباعة والتجار، مشدداً على أن دخول الأسواق أو المحال سوف يكون بعلم غرف التجارة وبالتنسيق معهم، مبيناً أن الهدف هو ضمان حماية الاقتصاد المحلي والمواطن خاصة لجهة طرح مواد مهربة مجهولة المصدر والمواصفة.

وفيما يخص موضوع المولات بين علوش في تصريحه لـ«الوطن» أنه تم تنفيذ حملة في بعض المولات خلال الفترة الماضية، وأن هناك خطة للتعامل مع هذه المولات بحيث عدم السماح بعرض وبيع المهربات فيها، لافتاً إلى أن الضابطة تعمل على التحريات وجمع المعلومات قبل التوجه نحو الأماكن المشتبه في تواجد المهربات فيها، مبيناً خطة العمل الحالية تركز على تطويق وضبط منافذ التهريب الخارجية، لتجفيف منابع التهريب الأساسية قدر المستطاع، كاشفاً عن تنفيذ مداهمات مركزة للعديد من النقاط التي كان يستخدمها المهربون.

مدير «هيئة الصادرات» لـ«الوطن»:

نموذج تصديري خاص بالمعرض ولجنة لضبط دعم الصادرات

صالح حميدي

كشف مدير هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميدا لـ«الوطن» عن إعداد وتنظيم النموذج التصديري، وهو في مراحله الأخيرة لجهة الصياغة، وسوف ينجز في غضون يومين على الأكثر، بإشراف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، حيث تعتمد الوزارة للمرة الأولى نموذجاً للعقد التصديري الخاص بفعاليات معرض دمشق الدولي..

وأوضح ميدا أن الهيئة ووزارة الاقتصاد حاولتا من خلال إعداد هذا العقد تلافي العديد من الثغرات والنقاط والملاحظات في عمليات التقاعد بين فريقي العقد، والحرص على أن يحكم هذا النموذج عملية وخطوات ومراحل سير التعاقد والأخذ بالحسبان كل الحالات والقضايا كأن يتقدم المنتج نفسه على أنه المصدر أو يتقدم أحد ما نيابة عن المنتج وأصحاب الوكالات والتي يتضمنها العقد.

ولفت ميدا إلى أن الهيئة شكلت لجنة تحت مسمى المصادقة على العقود وتضم ممثلين من القطاعين العام والخاص، من هيئة الصادرات ومؤسسة المعارض والجهات المشاركة في معرض دمشق الدولي ومن غرف التجارة والصناعة والزراعة.. وغيرها، مبيناً أن الغاية أن يكون الدعم الحكومي المقدم للصادرات منضبطاً ووفق معايير محددة تحكم هذا الدعم وان يكون موجها للمستفيد الأساسي.

ووصف ميدا العقد بالوثيقة الأهم والتي يمكن لها أن تؤكد وتضبط عملية التعاقد وان الصيغة التي يخرج بها النموذج سوف تبرر العدالة والمنطق والموضوعية في تقديم الدعم للصادرات على هامش معرض دمشق الدولي.

وتوقع أن يحقق معرض دمشق الدولي في دورته الجديدة ٦٠ للعام الجاري نقلة نوعية في دخول الأسواق الدولية عبر تشكيلة سلعية واسعة وزيادة في عدد الدول المستوردة للصادرات والمنتجات الوطنية، مشيراً إلى أن هناك دولاً كانت شريكاً أساسياً لسورية وخرجت ودولاً دخلت على خط التعاون التجاري حديثا وبفعالية، مع محاولات لطرق أبواب دول جديدة للدخول إلى أسواقها ضمن إطار عملية التعافي الاقتصادي في سورية، وسوف تشهد سورية توسعاً اكبر في عدد الدول وتنوع السلع وهي أهم اهداف معرض دمشق الدولي.

يذكر أن وزارة الاقتصاد كانت عرضت في تقرير لها (حصلت «الوطن» على نسخة منه) يتعلق بدعم عقود التصدير بنسبة ١٠٠٪ على هامش معرض دمشق الدولي بهدف تطوير قطاع التصدير حيث لفت التقرير إلى أن المنتجات السورية باتت تصل إلى نحو ١٠٣ دول حول العالم.

وهدفت الحكومة من خلال تحمل تكاليف شحن العقود التصديرية خلال معرض دمشق الدولي حسب التقرير إلى تحقيق هدفين الأول يتمثل بدعم المنتجات السورية التصديرية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية وتخفيف الكلفة على المصدر للمنافسة في الأسواق المستهدفة، والهدف الثاني استحواذ المنتجات السورية مجدداً على أسواقها المعتادة والتي انكمش وجودها فيها بسبب ظروف الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على الشعب السوري.

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أقرت بتوجيه من الحكومة دعم شحن المنتجات للعقود التصديرية التي ستبرم على هامش معرض دمشق الدولي بدورته الستين بنسبة ١٠٠٪ لدعم وتعزيز العملية التصديرية للمنتجات المحلية وفتح أسواق جديدة عبر دعم المشاركين في معرض دمشق الدولي بدورته ٦٠.

السقا لـ«الوطن»:

٤٨ مشاركة دولية في المعرض منها ٢٥ عبر الوكلاء و١٣٠ مشاركة محلية

الوطن

صرح معاون مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية محمد السقا لـ«الوطن» بأن عدد المشاركات الدولية في معرض دمشق الدولي في دورته ٦٠ وصلت إلى ٤٨ مشاركة منها ٢٣ دولة مشاركة بشكل رسمي و٢٥ شركة أجنبية ممثلة بوكالات لسوريين وأبرز المشاركات الأجنبية لروسيا وإيران.

وعن المشاركات الوطنية لفت السقا إلى مشاركة ١٤ وزارة ضمن الجناح السوري مع الجهات التابعة لكل منها، وأبرزها مشاركة وزارة النفط على مساحة ٧٢٠ متراً مربعاً، ووزارة الصناعة ومؤسساتها النسيجية والهندسية والكيميائية والغذائية والاسمنت ومواد البناء والسكر وتاميكو، وهناك مقاسم كبيرة مخصصة لبعض الوزارات منها وزارة التربية ووزارة النقل والشؤون الاجتماعية والعمل والإدارة المحلية والبيئة والدفاع والزراعة والإصلاح الزراعي والداخلية ووزارة الأشغال العامة والإسكان والتعليم العالي والصحة والموارد المائية وهيئة الاستثمار السورية ونادي الجيش والاتحاد الرياضي العام.

وأشار السقا إلى بعض الوزارات التي تشارك بجناح خاص مستقل وهي وزارة الكهرباء والثقافة والإعلام والتجارة الداخلية وحماية المستهلك من خلال معرض الباسل وهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة العامة للإسكان.

وبين أن المؤسسة تنفذ حالياً عملية توزيع المعروضات في الاستاندات لجهات القطاع الخاص والحكومي ووصل عدد المشاركين في الأجنحة السورية إلى ١٣٠ جهة عارضة تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية أبرزها الهندسية والنسيجية والغذائية والكيميائية والمنزلية والإكساء والخدمية وتتوزع المشاركات في الجناح على أربع كتل متناظرة على مساحة مخصصة للعرض تبلغ ٤٥٠٠ متر مربع.

وأشار السقا من جانب آخر إلى عدد من المعارض التي تشارك على هامش معرض دمشق الدولي في دورته الستين وهي معرض الباسل للإبداع والاختراع والمعرض الزراعي ومعرض رجال الأعمال إضافة إلى نشاطات موازية منها المهرجان الفني ومسرح الطفل وسوق البيع لغرفة صناعة دمشق وريفها وجناح الصناعات اليدوية من قبل الاتحاد العام للحرفيين.

وأوضح السقا أن المؤسسة خصصت ٩٠ ألف متر مربع للمساحات المسقوفة و٢٦ ألف متر مربع للمساحات المكشوفة.

وأكد أن عملية نقل الزوار ستكون مجانية من مختلف محطات دمشق وريفها من خلال تخصيص ١٥٠ باص نقل داخلي كبيراً وفتح ١١ بوابة لدخول الزوار إلى المعرض منها بوابة لرجال الأعمال وبوابة أخرى للعارضين والجهات المشاركة.

تاجر يسأل: لماذا ينجح السوري خارج البلد؟

الحمصي: اهتمام وزارة التنمية الإدارية للقطاع العام حالياً

مداخلات: دورة تدريب المديرين العامين فاشلة

هناء غانم

دور وزارة التنمية الإدارية في تطوير العمل المؤسساتي كان محور نقاش في غرفة تجارة دمشق خلال ندوة الأربعاء التجاري بحضور مدير مركز التأهيل المؤسساتي في الوزارة عوني الحمصي حيث تحدث بداية عن دور الوزارة في تطوير المؤسسات ولا سيما بعد إصدار القانون ٢٨ الذي تم من خلاله تم تحديد مهام وصلاحيات الوزارة في المرحلة المقبلة مما يعطي خطوة ايجابية ولا سيما بعد تعديل القانون ٢٨١ ويحدد مهامها وأهدافها ولا سيما بعد إحداث مديريات التنمية في المحافظات ومراكز أخرى مهمة كمركز تقييم القياس والأداء الإداري ومركز خدمة المواطن.

وخلال الاجتماع تم تسليط الضوء على مواد القانون لتحديد مهام الوزارة مع الجهات العامة وغيرها ولا سيما في التأهيل والتدريب الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على المشروع الأهم وهو الإصلاح الإداري وتأهيل المؤسسات وتحقيق رضا المواطن، مبيناً أن دور حالياً الوزارة يتجه إلى القطاع العام.

بدوره بيّن عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد أن الإدارة هي روح أي عمل سواء عام أم خاص والأهم نحن كمواطنين ما نحتاج إليه هو التبسيط الإداري في المؤسسات الحكومية، مشيراً إلى أن ما نحتاج إليه هو وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وليس تأهيل الشخص غير المناسب لأنه غير مرجو منه الإصلاح.

وتساءل الجلاد: لماذا يتم تأهيل أشخاص أثبتوا عدم جدارتهم في استلام المناصب؟ ومعروف أنهم غير صالحين للتأهيل ما يؤكد أن هناك خللاً بأن الشخص ذا الكفاءات لا يأخذ مكانه الصحيح.

وتسأل لماذا ينجح السوري خارج سورية ويفشل داخلاً؟ على حين الكوادر معظمها خارج البلد وتتبوأ مناصب وهناك العديد من الكوادر لديها طاقات كامنة لم يتم اكتشافها حتى تساهم في عملية التنمية أفضل من استقطابها في الخارج، لافتاً إلى أن الموضوع لا يتعلق فقط بمدير عام إنما هناك كوادر مهمة ولكنها لم تأخذ دورها كما يجب، بل مهمشة رغم أن لديها من الكفاءة ما يضاهي المديرين أنفسهم.

وتركزت مداخلات الحضور على موضوع الفساد الإداري في الوزارات والمؤسسات الحكومية مطالبين بضرورة وضع هيكلية إدارية وتنظيمية صحيحة إضافة إلى معرفة الوصف من التوصيف الوظيفي ومعرفة كل موقع كل منها وما متطلباته؟ وما الخبرة المطلوبة؟

ولفت أحد الحاضرين إلى إجراء دورات تدريبية للمديرين العامين والنتيجة للأسف فاشلة لأن العقلية التي يعمل بها هؤلاء المديرون لا تتقبل فكرة استبعادهم من منصبهم بل تبين أن هناك خللاً واضحاً من أغلب المديرين العامين، وتم تقديم تقرير بذلك لكن دون جدوى ولفت بعض الحاضرين إلى أن العمل الصحيح يبدأ من المواطن، فمثلاً النافذة الواحدة لا يوجد ما هو يعمل على مبدأ النافذة الواحدة الحقيقي في سورية حتى الآن، علماً أنها أول برهان للتنمية الإدارية، لأنها توضح للمواطن أنه لم يعد بحاجة لدفع الرشا، وتقوم بإنجاز معاملته وقطع باب الفساد لكن الرؤية حتى اليوم غير واضحة.

منوهين بأنه لا بد من تحريك المياه الراكدة لنصل إلى نتائج، وما نحتاج إليه فعلاً هو ثقافة إدارية منهجية قائمة على التطبيق وهذا بالتأكيد يتطلب ترجمة القانون كتعليمات تنفيذية وتوضيح دور الوزارة وهل ستقوم الوزارة بإقالة الفاسدين وتمارس دور الرقابة والتفتيش والإحالة على القضاء أم ستقدم تعليمات تنفيذية فقط وتتدخل بالوزارة وفرز المدير الكفء وإعداد القادة الإداريين؟